وافقت على اتفاقيتي «الاعتماد الخليجي التجاري» و «الاعتراف بوثيقة سفر الإنتربول»

« الخارجية » ملحقيات عمالية بسفاراتنا بالخارج للتفاهم حول حقوق العمالة الوافدة

أعضاء لجنة الخارجية

أعضاء فريق وزارة الداخلية أثناء الاجتماع

■ الجويلة : الكويت تتمتع بسمعة طيبة ولديها سجل ناصع ومشرف في الحفاظ على حقوق العاملين فيها

■ لن نقبل أي تعدٍ أو إساءة للبلد ويجب أن يكون هناك تعامل سريع وفوري لردع التصرفات غير المسؤولة

■ نقوم بإعداد تقرير موسع حول ملف العمالة الفلبينية وسيتم رفعه إلى مجلس الأمة لبحثه في بداية دور الانعقاد

وافق لجنة الشؤون الخارجية أمس بإجماع الحضور على مشروعي قانونين بشأن الاتفاقية الخاصة بالاعتماد الخليجي التجاري والاتفاقية الخاصة بالإنتربول الدولي في شأن الاعتراف بوثيقة سفر الانتربول.

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة بناء على تكليف المجلس ناقشت في اجتماعها تطورات ملف العمالة الفلبينية بحضور ممثلين عن وزارتي الخارجية والداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة.

وأوضح الحويلة انه سيتم إعداد تقرير شامل حول هذا الموضوع تمهيدًا لرفعه إلى مجلس الأمة، مؤكدًا ان القضية تحتاج إلى تنسيق مشترك ومستمر بين الجهات المعنية.

وبين أن هناك مقترحًا من اللجنة بإيجاد ملحقيات عمالية في السفارات الكويتية لدى الدول التي تصدر جاليات كبيرة من العمال مثل الهند والفلبين وغيرها تتولى التفاهم حول حقوق هذه العمالة والتنسيق والترتيب للاتفاقات كما حصل في الاتفاقية الخاصة بالعمالة الفلبينية التي وصلت إلى مراحل متقدمة وسيتم عرضها على مجلس الأمة.

وأكد أن الكويت تتمتع بسمعة طيبة ولديها سجل ناصع ومشرف في الحفاظ على حقوق العاملين فيها وحمايتها وكذلك في اللف الإنسان، وبالتالي فإن على وزارتي الداخلية والخارجية وبقية الجهات أن تعمل على حماية سمعة البلد.

وشدد على أنه إذا كان هناك أي تصعيد سلبي من قبل الجانب الفلبيني فيجب أن تتم معالجة الأمر من خلال الأطر الدبلوماسية التي حددتها اتفاقية (فيينا) التي تنظم العلاقات الدبلوماسية مشيرا إلى أن الكويت كان لها موقف حازم تجاه التصعيد من قبل الحكومة الفلبينية قابله اعتذار رسمي من قبل الرئيس الفلبيني والحكومة هناك.

ونوه بانه كان هناك تأكيد بعدم تكرار مثل هذه الأعمال التي ادت إلى تطور الأمر وطرد السفير وغيرها من الإجراءات تجاه الفرقة التي تم تشكيلها للتعامل مع العمالة الفلبينية وهو تدخل سافر واستفزاز لا يقبله القانون والأعراف الدولية وفيه تعد صارخ على القانون وقوبل بالحزم من الحكومة الكويتية.

وأضاف «لن نقبل أي تعد أو إساءة للبلد، ويجب أن يكون هناك تعامل سريع وفوري لردع هذا التصرف غير المسؤول، ولذلك سيكون هناك تقرير موسع حول هذه القضية يرفع إلى مجلس الأمة ليتم بحثه في بداية دور الانعقاد المقبل.

طالب الحكومة بمحاسبة المتسببين والمستفيدين

العدساني: مزورو الشهادات قلة.. ومن يخاف على البلد كثيرون

العدساني متحدثا بمجلس الأمة أمس

■ شراء الذمم والعلاج بالخارج السياحي وادعاء الإعاقة هو أيضاً نوع من التزوير

■ أي وزير يقبل الواسطة أو التوظيف السياسي والترضيات من أجل البقاءفهو مشارك بالفساد

■ أولوية التوظيف يجب أن تكون وفق الكفاءة وليس لأبناء القيادات كما هو حاصل في وزارتي النفط والخارجية

طالب النائب رياض العدساني الحكومة بمحاسبة المتسببين بقضية الشهادات المزورة من المسؤولين والمستفيدين الذين أخذوا حق من هم أكفأ منهم.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن قضية الشهادات المزورة تؤدي إلى تدمير المجتمع والتزوير هو جزء من الغش والتحايل وهما من صفات المنافقين.

وتوجه العدساني بالشكر إلى كل من قام بجهود من أعضاء السلطتين من اتخاذ إجراءات رادعة أو إبلاغ السلطات من أجل المصلحة العامة مؤكدًا ان المزورين قلة يجب ألا تعمم على الكل أما من يخاف على البلد ولديهم الحرص والغيرة على المصلحة العامة فهم كثيرون ووواضحون للشعب.

وأوضح أن من القهر أن هناك من أخذ الدكتوراه من بلد أجنبي لا يتحدث لغة البلد الذي يفترض انه درس فيه ولا يقبل أن يسمى باسمه ويريد مناداته بالدكتور وهو يعلم أن شهادته مزورة ووهمية.

وأشار العدساني إلى أن هناك ايضا نوعًا من التزوير يحاول البعض ان يجعله ثقافة عامة مثل شراء الذمم أوتزوير إرادة الشعب والعلاج بالخارج السياحي وادعاء الإعاقة وتزوير الجنسي.

وذكر أن ذلك كله ينتج عنه أخذ دور المستحق في السكن والتعليم والعلاج إضافة إلى الإعانات لغير المحتاجين ورخص القيادة التي أعطيت بمقابل مادي ومن غير وجه حق والتي كانت عليها حملة عام ٢٠١٥ وهذا ايضا من التعدي على المال العام علمًا بأن جزءًا كبيرًا منها حول للنيابة.

وأضاف العدساني أن هناك محاضر رسمية ثبت فيها تزوير من أجل المنفعة «الشخصية» والواسطات والمحسوبيات في التوظيف والترقيات ما يسبب الإحباط ووأد الكفاءات وتدميرها ومن ثم انتشار الفساد.

وطالب بالتدقيق على كيفية توزيع الأراضي الزراعية والصناعية والمناقصات المشبوهة التي تمنح بغير وجه حق، وأيضا الشركات الوهمية العقارية وعمليات «النصب العقاري».

وطالب العدساني الحكومة بعدم قبول الواسطة من النواب أو غيرهم قائلا «إن أي وزير يقبل الواسطة أو التوظيف السياسي والترضيات من أجل بقاء كرسيه فهو مشارك بالفساد».

وأكد أن الحكومة عليها دور كبير في محاسبة من مرر الشهادات الوهمية ومن أخذ حق الكفاءات ويجب أن تكون أولوية التوظيف وفق الكفاءة وليس لأبناء القيادات كما هو حاصل في وزارتي النفط والخارجية.

■ يجب التدقيق على كيفية توزيع الأراضي الزراعية والصناعية والمناقصات المشبوهة

الهرشاني يلتقي السفير البريطاني

الهرشاني مستقبلا السفير البريطاني

التقى رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حمد الهرشاني بمكتبه امس السفير البريطاني مايكل دافنبورت وبحثا التعاون والتنسيق البريطاني – الكويتي المشترك وعددا من الملفات ذات الصلة بالشؤون الخارجية.

على أن يتم وفق الدراسات والنهج الذي يوفر الخير للمساهمين والمال العام

الدلال: خير وبركة دمج «بيتك» و «المتحد»

محمد الدلال

أكد النائب محمد الدلال أن ما اثير عن موضوع دمج بيت التمويل الكويتي والبنك الاهلي المتحد وهما مؤسستان ذاتا طبيعة وتوجه إسلامي تعملان وفقا لتعاملات الشريعة الإسلامية، «فيه خير وبركة ان تم وفق الدراسات والنهج الذي يوفر الخير للمساهمين والمال العام».

وقال الدلال ان «الدمج موجود في القانون الكويتي ويوجد تنظيم له من خلال آليات محددة، ولكن نحن نحتاج عدة أمور للاطلاع على القوانين المرتبطة بعمل البنوك واجراءات الدمج، وما لها من انعكاس على أعمالها، منها قانون البنك المركزي وقانون اسواق المال 2010 وقانون الشركات».

وأشار الدلال الى ان «فكره الدمج لا توجد فيها اي مخالفة قانونية، لكن التفاصيل تهمنا في مجلس الامة، خاصة وان هناك مساهمين رئيسيين حكوميين في المؤسستين منها مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهيئة الاستثمار والامانة العامة للاوقاف وهيئة القصر، وما يهمنا هو معرفة كيفيه ضمان المحافظة على الاموال العامة في الا تؤثر سلبا عليها».

وأفاد الدلال «انني لم اتخذ اي قرار برفض او الموافقة حتى الآن على هذا الدمج، لكن لدي تساؤلات: هل تم بحث هذا الموضوع من قبل الجهات الحكومية، وهل اتخذت قرارا بالموافقة المبدئية، وهل هناك تحفظات او اعتراضات او مقترحات، خاصة وان دمج البنكين سيجعلهما من اكبر البنوك الاسلامية في الإقليم وربما في العالم لما لهما من نقل واصول وتنوع انشطة».

وتساءل الدلال: «هل الأجهزة المالية الرقابية اطلعت على موافقات الجهات الحكومية؟»، قائلا «اذا كانت الامور تسير بشكل صحيح فذلك خير وبركة لما لهما من ايجابية على المساهمين الحكوميين والمال العام».

وأكد أن «صغار المساهمين يجب وضع اعتبار لهم ومراعاة حقوقهم والحفاظ على مصالحهم»، لافتا الى انه «اذا تم الاخذ بعين الاعتبار موافقات الجهات الرقابية وأثرها الإيجابي والمالي والحفاظ على مصالح صغار المساهمين، فإنه لا مانع من هذا الدمج»، مشيرا الى ان «المعلومات لم تصلنا كاملة عن هذا الموضوع الذي من الممكن ان يكون حتى الآن قيد الدراسة واننا لا نشكك في اي طرف خاصة وان الدمج شيء موجود في القانون.

المطيري لاستعجال إنشاء أماكن الأنشطة الدينية بمدينة صباح الأحمد

أعلن النائب ماجد المطيري تقديمه اقتراحًا برغبة للاستعجال في إنشاء دار القرآن الكريم والمساجد ومركز التنمية الأسرية والأماكن الخاصة بالأنشطة الدينية في مدينة صباح الأحمد السكنية.

وقال المطيري في اقتراحه: إن مراكز القرآن الكريم تحمل عمقًا تاريخيًا تطور مع الزمن لتصبح دور القرآن الكريم والمنشآت المشابهة لها أحد أهم الإنجازات على مستوى الكويت وأحد الصروح المباركة التي تعنى بالقرآن الكريم ترتيلًا وتحفيظًا وتعليمًا وتدريسًا له ولكل ما يتصل به من العلوم الشرعية وتعمل كذلك على زيادة الوعي الديني بشكل عام ونشر العلم الشرعي لدى شرائح مختلفة من المجتمع وفئات متعددة ومتنوعة من حيث المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي.

وتعتبر مدينة صباح الأحمد من المدن الحديثة وهي أكبر المدن من حيث المساحة وتعداد السكان كونها تحتوي على أكثر من 9500 وحدة سكنية، ومن المتوقع أن يسكنها ما لا يقل عن 124 ألف نسمة فهناك العديد من المرافق في مدينة صباح الأحمد لم يتم الانتهاء منها والتي تعدّ من الضروريات التي يحتاج إليها سكان المدينة وكذلك من المتوقع لها مع التوسع العمراني حولها في المستقبل أن تكون إحدى محافظات الدولة ولذلك يفترض أن يرسم لها الاحتياجات المستقبلية والخدمات كافة.

ونظرًا للحاجة إلى إكمال الخدمات في مدينة صباح الأحمد اتقدم بـ (الاقتراح برغبة) التالي:

1 – الاستعجال في إنشاء دار القرآن الكريم في مدينة «صباح الأحمد».

2 – سرعة الانتهاء من إنشاء المساجد والمسجد الرئيسي ومركز التنمية الأسرية ودار الدراسات الإسلامية ومكتبة إسلامية والأماكن الخاصة بالأنشطة الدينية المتعددة «في مدينة صباح الأحمد».